

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين بديع السماوات والأرض ذي الجلال والإكرام الكبير المتعال ذي القوة المتين، وأكمل بنعمته لنا المدين وهدانا صراطه المستقيم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد النبي الأمي الأمين الذي ما ترك خيراً إلا دلّنا عليه بصورته وفرعه أو بقاعدته وأصله، وما ترك شراً إلا وحذرنّا منه وأرشدنا إلى سبيل التوقي منه، فنصح للأمة وأدى الأمانة كما أمره ربه عز وجل، وعلى آله وصحبه الأخيار الأطهار أولي الفقه في الدين والجهاد في سبيله صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد :

فإلى حضرة الأخ المكرم والشيخ الفاضل أبي زيد خالد الحسينان جعلنا الله وإياه من أهل الإيمان والإحسان وختم لي وله بخاتمة الشهادة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جواباً على سؤالكم المرفق، المتضمن لمجموعة كبيرة من الأسئلة كلها من جنس واحد، فإنني رأيتُ أن الجواب عليها واحداً واحداً يطول، والأمثلة لا تكاد تنحصر، وإنما الطريقة المثلى ضبط كل هذه الفروع بالأصول والقواعد التي لا تخفى عليكم، وإنما أحلتم على أخيكم المسكين لما رجوتم من مساعدته لكم في تحرير المقام وضبطه، فحق عليّ تلبية طلبكم محبةً وكرامةً ورجاءً مشاركتكم في الأجر، والله وليّ المؤمنين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وسأنظم الكلام في فصلين :

الفصل الأول : مقدمة في أصل ضابط لهذه المسائل (في البدعة) وتحرير الإشكال فيها.

الفصل الثاني : في الجواب على أمثلة منتخبة من أسئلتكم تكون كالتطبيق لما تحرر.

فأقول وبالله أستعين :

الفصل الأول : ذكر أصل ضابط لمسائل البدعة وتحرير الإشكال فيها

فقد تقرر في الشريعة الإسلامية المطهرة بما لا ريب فيه ولا جدال النهي عن الابتداع في الدين، والتحذير من البدعة، وذمها وذم أهلها، وهذا محل اتفاق وموضع قطع في ديننا الحنيف.

أصله أن الله تعالى أتم علينا نعمته بأن أكمل لنا الدين، ولم يتوف رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين إلا وقد أكمل لنا بيان الدين والشريعة، وذلك منقسم إلا ما هو مبين بالنص عليه بعينه، وما هو مشمول بعمومات ألفاظ الشارع أو داخل تحت سائر الدلالات الصحيحة المعتبرة عند أهل العلم، وخلاصتها ما هو مبحوث في علم أصول الفقه، والحمد لله رب العالمين.

قال الله تعالى {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ} [المائدة/3]

وقال تعالى : {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ} [الأنعام/119]

وقال تعالى : {مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام/38]

وقال تعالى : {وَوَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} [النحل/89]

ابن الجوزي في زاد المسير : "قال العلماء بالمعاني : يعني : لكل شيء من أمور الدين، إما بالنص عليه، أو بالإحالة على ما يوجب

العلم مثل بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين "اهـ

وقال تعالى : { وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ } [الشورى/10]

وقال تعالى : { فَإِنْ تَبَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَارْجِعُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } [النساء/59]

والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وقال تعالى : { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } [النور/63]

والمخالفة عن أمر الله تعالى تكون بالنقصان منه أو بالزيادة فيه ما لم يشرعهُ.

ومن الحديث النبوي الصحيح :

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه "فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة" رواه مسلم

وروى الترمذي وأبو داود واللفظ له وغيرهما من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه : "وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة"

وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" رواه البخاري ومسلم.

وفي رواية أخرى عند مسلمٍ : "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد".

ومعنى الحديث : من أحدث في ديننا ما ليس منه فما أحدثه فهو مردود عليه.

ثم كلام السلف من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم في التحذير من البدع وذمها كثير جداً.

وكسائر شأن الدين والشريعة فإن الأمر عند جدّته وطراوته وقوة حلاوته وحسن تلقيه وأخذه بقوة وعزيمة كاملة وتوافر الديانة والطهارة والبُعد عن التكلف عند الجيل الأول الجيل الفريد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رضي الله عنهم أجمعين كان واضحاً على الجملة وضوحاً من القوة بحيث يُستغنى بها عن الخوض في كثير من التعمّق في التفريع، وكان أمر الحياة والمعيشة بسيطاً غير معقّد جداً، فلم يحصل في جيلهم في أواخره إلا أشياء يسيرة مما وقع البحث فيها عندهم هل هي مما يشمله وصفُ البدعة والابتداع وذمُّ الشرع لها أو لا، وكالعادة كان ذلك على درجات متفاوتة، كما وقع لهم في مسألة المناخل وهي الغرابيل والدقيق (طحين الحنطة ونحوها) المنخول فوقع البحث والكلام من بعضهم هل هو مما يُدّمُّ ويدخل تحت البدع أو لا، فكرهه بعضهم، وله محملان إما أنهم رأوه بدعة فعلاً، أو كرهوه احتياطاً أي لأنهم خشوا أن يكون مشمولاً بمعنى البدعة ووصفها أي رغم أنهم مترددون فيه غير جازمين، فيكون من الورع. وكما وقع لأبي موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما في الإنكار على أصحاب قصة الذكر الجماعي المخطط المبرمج في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صحت القصة. وهكذا في أمثلة معدودة.

ولعل من رحمة الله تعالى أن ذلك من الصحابة رضي الله عنهم يكون كالمثال الذي ينبنى عليه شيءٌ من فقه من بعدهم من الأمة، وهذا لعله جزءٌ من معنى أن اختلافهم رحمةٌ، وهو بمعنى التوسعة وبمعنى أن من بعدهم يستفيد من طريقتهم في حل المسائل

ومعرفة حكمها، كما استفيد مما وقع من اقتتالهم مثلاً في الفتنة رضي الله عنهم أجمعين.

ثم إن الحال بعد جيل الصحابة كما هي سنة الله في خلقه صار إلى نقصٍ، وهكذا إلى آخر عمُر الدنيا.

ومن هنا كان الفقهاء والأئمة في العلم والدين من أمتنا محتاجين إلى بيان تفصيليٍّ لكثير من المسائل والأنواع من التصرفات وأفعال المكلفين، هل هو مما يدخل في البدعة أو لا.

وحاصل الأمر :

أولاً : أنهم احتاجوا إلى تعريف البدعة وضبطها ضبطاً أصولياً وبيان معناها وما يدخل فيها وما لا يدخلُ.

وثانياً : تلخّص من النظر في هذا المجهود أن الأمر في نهايته على طرفين ووسطٍ :

* طرفٌ لا إشكال في كونه بدعةً، بحيث يكادُ يُجمَع الجميعُ أو يتوافق أكثر أهل العلم من أهل السنة والجماعة على أنه بدعة، لقوة وضوح بدعيته (دخوله في معنى ووصف البدعة).

* وطرفٌ لا إشكال في سلامته من البدعة (أنه لا يدخل في البدعة)، على عكس الأول.

* وطرف وسطٌ هو محل التجاذب والتردد والإشكال.

فلا تخلو المسائل كلها في هذا الباب أن تكون من أحد هذه الأقسام الثلاثة، ولا رابع لها بدليل الحصر.

فسييل القسمين الأول والثاني واضحٌ، وهو أن ما كان بدعةً فيجب اجتنابُه والنهي عنه، وما علمنا أنه ليس ببدعةٍ اعتقدنا مشروعيته والحمد لله.

وسيل القسم الثالث هو ما يحتاج إلى شيءٍ من التوضيح :

فالمشروع فيه الاحتياطُ في الدين، واستعمالُ الورع، والتباعدُ عما يَضِيرُ، فهو من اتقاء الشبهاتِ، ومن طلب السلامة للدين، ومن خشية انخرام الاستقامة، ومن ترك ما يريبُ، ومن علو الهمة.

لكن هذا المقام يحتاج إلى توضيح أمورٍ :

ما معنى الاحتياط في الدين؟ وما حكم هذا الاحتياط ومتى يكون مطلوباً؟ ومتى يرجحُ عليه غيره أي تركُ الاحتياط؟

وهل يلزم الجميعَ (كلَّ الناس أو جمهورهم) الأخذُ بالاحتياط؟

فالحاصلُ أن الاحتياط هو كما قيل :

والاحتياط في أمورِ الدين * من فرَّ من شكٍ إلى يقينٍ

فهو أخذُ جانبِ الاطمئنانِ إلى الحكم الشرعي، ومن صور ذلك مسألة الخروج من الخلاف.

فهو مندوبٌ إليه (مستحبٌ)، غيرُ فرضٍ، إذ الواجبُ هو ما دل الدليلُ الشرعي الواضحُ على تحتم فعله أو تركه، والاحتياطُ ليس من ذلك بل هو من اتقاء الشبهاتِ المندوبِ إليه.

لكن هل استحباب الاحتياط مطلقٌ؟ أو يكون تركُ الاحتياط أرجح أو واجباً في مواطن؟

الجواب أن الاحتياط ليس مطلوباً مطلقاً، بل بقيودٍ، منها كما يتحصّل من كلام أهل العلم :

ألا يعارض دليلاً شرعياً أقوى.

وألا يؤدي إلى مشقة خارجة عن المعتاد، ولا سيما إذا تعلّق بالجمهور (عموم الناس وكثرتهم) وصرّحوا أن احتياط الإنسان لنفسه مستحبٌ، لكن ليس لأحدٍ من سلطانٍ أو مفتٍ أن يحرج على الناس بحملهم على الاحتياط.

ولذلك نقول رجوعاً إلى مسألتنا : إذا اتضح للناظر المعين (المجتهد، أو من كان في حكمه) بشكل راجح وهو غلبة الظن أو اليقين ، أن هذا الأمر هو من أحد الطرفين بدعة، أو غير بدعة بل مشروع، فإنه يعمل بما تبين له.

فإن حصل التردد في الأمر هل هو بدعة أو لا، ولم يستطع الترجيح لا بنفسه (مجتهد أو متبع) ولا بواسطة غيره (وهي حالة العامي المقلد للعلماء الموثوقين عنده) فإنه يحتاط، ويترك ذلك الأمر خوف كونه بدعة.

هذا هو الأصل.

إلا إذا كان يقع في حرج بترك ذلك الأمر، وذلك بظهور الحاجة إلى فعله، فحينها لا بأس بالإقدام على الفعل، لأن الحاجة ترفع الكراهة، بمعنى أنها تبيح الإقدام على المكروه، ولا كراهة فيه حينئذٍ للفَاعِلِ المحتاج.

والله أعلم.

معنى البدعة :

ثم اعلم أن من أحسن من حرر معنى البدعة وبسط الكلام فيها من المتأخرين هو الإمام الشاطبي رحمه الله (توفي سنة 790هـ) في كتابه الاعتصام، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وغالبُ من كتبَ بعدَه في الموضوع مستفيدٌ منه، مع تحريرات وتقييدات مفيدة لكثير من العلماء، قبله وبعده، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم، وأسأل الله أن يجعل هذه الأسطر مفيدةً نافعةً مباركةً مقبولةً عنده تعالى.

قال الشاطبي رحمه الله في الاعتصام في تعريف البدعة (بواسطة اختصار الشيخ السقاف) وما بين المعكوفين مني :

وأصل مادة ((بَدَع)) للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قول الله تعالى: **بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى: **قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ** أي ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد بل تقدمني كثير من الرسل، ويقال: ابتدع فلان بدعة يعني ابتداء طريقة لم يسبقه إليها سابق. وهذا أمر بديع، يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه.

ومن هذا المعنى سميت البدعة بدعة، فاستخراجها للسلوك عليها هو الابتداع، وهيئتها هي البدعة، وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه بدعة [قلتُ : ثم الظاهر أنه الغالبُ على الاستعمال]: فمن هذا المعنى سُمِّيَ العمل الذي لا دليل عليه في الشرع بدعة، وهو إطلاق أخص منه في اللغة فالبدعة إذن عبارة عن: **((طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه))** وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادات، وأمّا على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول: **((البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية))** ولا بد من بيان ألفاظ هذا الحد. **فالطريقة والطريق** والسبيل والسنن هي بمعنى واحد وهو ما رسم للسلوك عليه وإنما قيِّدَت بالدين لأنها فيه تخرع وإليه يضيفها صاحبها وأيضاً فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم.

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم، فمنها ما له أصل في الشريعة، ومنها ما ليس له أصل فيها، حُصَّ منها ما هو المقصود بالحد وهو القسم المخترع، أي طريقة ابتدعت على غير مثال تقدمها من الشارع، إذ البدعة إنما خاصَّتها أنها خارجة عما رسمه الشارع، وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين، كعلم النحو والتصريف ومفردات اللغة

وأصول الفقه وأصول الدين، وسائر العلوم الخادمة للشرعية فإنَّها وإن لم توجد في الزمان الأوَّل فأصولها موجودة في الشرع. [قلتُ : يضافُ إليه أنها ليست بنفسها عبادةً ودينًا محضًا، بل فيها الشائبتان].

(فإن قيل): فإنَّ تصنيفها على ذلك الوجه مخترع.
(فالجواب): أنَّ له أصلًا في الشرع، ففي الحديث ما يدل عليه، ولو سُلِّم أنَّه ليس في ذلك دليل على الخصوص، فالشرع بجملته يدل على اعتباره، وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسلة، وسيأتي بسطها بحول الله.

فعلى القول بإثباتها أصلًا شرعيًا لا إشكال في أنَّ كلَّ علم خادم للشرعية داخلٌ تحت أدلته التي ليست بماخوذة من جزئي واحد؛ فليست ببدعة البتَّة.

وعلى القول بنفيها لا بد أن تكون تلك العلوم مبتدعات، وإذا دخلت في علم البدع كانت قبيحة، لأنَّ كلَّ بدعة ضلالة من غير إشكال، كما يأتي بيانه إن شاء الله.

ويلزم من ذلك أن يكون كَتَبُ المصحف وجمُع القرآن قبيحًا، وهو باطل بالإجماع فليس إذاً ببدعة.

ويلزم أن يكون [ثمت] دليل شرعي، وليس إلا هذا النوع من الاستدلال، وهو المأخوذ من جملة الشرعية.

وإذا ثبت جزئي في المصالح المرسلة، ثبت مطلق المصالح المرسلة.

فعلى هذا لا ينبغي أن يسمى علم النحو أو غيره من علوم اللسان أو علم الأصول أو ما أشبه ذلك من العلوم الخادمة للشرعية، بدعة أصلًا.

وقوله في الحد ((تضاهي الشرعية)) يعني: أنَّها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة :

منها: وضع الحدود كالناذر للصيام قائمًا لا يقعد، ضاحيًا لا يستظل، والاختصاص في الانقطاع للعبادة، والاقتصار من المأكل والملبس على صنف دون صنف من غير علة.

ومنها: التزام الكيفيات والهَيِّئات المعينة، كالذكر بهيئة

الاجتماع على صوت واحد، واتخاذ يوم ولادة النبي ﷺ عيداً، وما أشبه ذلك.

ومنها: التزام العبادات المعينة في أوقات معينة لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة، كالتزام صيام يوم النصف من شعبان وقيام ليلته.

وتمَّ أوجهٌ تضاهي بها البدعةُ الأمَّ وَرَ المشروعة، فلو كانت لا تضاهي الأمورَ المشروعة لم تكن بدعة، لأنَّها تصير من باب الأفعال العادية.

وقوله: ((يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى)) هو تمام معنى البدعة إذ هو المقصود بتشريعيها.

وذلك أنَّ أصلَ الدخول فيها يحث على الانقطاع إلى العبادة والترغيب في ذلك. لأنَّ الله تعالى يقول: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾** فكأنَّ المبتدع رأى أنَّ المقصود هـذا المعنى، ولم يتبين له أنَّ ما وضعه الشارع فيه من القوانين والحدود كافٍ.

وقد تبين بهذا القيد أنَّ البدع لا تدخل في العادات. فكل ما اخترع من الطرق في الدين مما يضاهي المشروع ولم يقصد به التعبد فقد خرج عن هذه التسمية. [وهذا السطر الأخير مشكّل، فندعُهُ الآن، ولا يبعُدُ أن كلمة "في الدين" خطأ، والتحقيق أن القيد في التعريف: "في الدين" و"يقصد بالسلوك عليها المبالغة إلخ" راجعان إلى معنى واحدٍ وهما متلازمان.]. اهـ

معقد الإشكال في مسألة البدعة :

إن معظم الإشكال -والله أعلم- في باب البدعة يأتي من جهة التداخل في أفعال المكلف بين ما هو تعبدِيّ (أي أنه عبادةٌ وقربةٌ ودينٌ بشكل واضح) وما هو عاديّ، (أي ليس بعبادةٍ ولا قربة ولا من الدين بمعناه القريب المباشر).

فما كان من الدين والعبادة والقربات فتدخُّله البدعة، بلا إشكال.

وأما ما كان من الأمور العادية وهي تصرفات الناس الحياتية الدنيوية التي ليست موضوعة بالأساس موضع العبادة والقربة، فليست من "الدين" بمعناه القريب الواضح، فهذه قد دلَّت أدلة

الشريعة على أن الله تعالى وسَّع على المكلفين فيها وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (أنتم أعلم بأمور دينكم)، وإنما سيَّجهم بسياجات الحرام البين لا يتعدَّونه، وأباح الله لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث، وأمرهم بفعل الخير والأسباب والوسائل المعينة عليه، ونهاهم عن الشر والظلم والبغي والعدوان والأسباب والوسائل المؤدية إليه.

لكن المشكلة أن كثيراً من تصرفات الخلق (أفعال المكلفين) يكون فيها تداخلٌ بين الوصفين، فهي من جهة "تدينٌ" وعبادة، ومن جهة هي أمرٌ عاديٌّ مما يتصرَّف به الناس في حياتهم "ارتفاقاً" أي انتفاعاً وتيسيراً، ففيها الشائبتان؛ (شائبة العبادة) و (شائبة العادة)، وقد تغلب هذه الشائبة وتكون الأكثر ظهوراً، وقد تغلب تلك.

ومن هنا بحث الشاطبي : هل للبدعة مدخل في العادات (وهي الأمور العادية الحياتية غير التعبدية، وضابطها أنها التي لا يقصد بها التعبد لذاتها) :

قال الشاطبي رحمه الله في الاعتصام (بواسطة اختصاره للشيخ علوي السقاف) :

أفعالُ المكلفين -بحسب النظر الشرعي فيها- على ضربين:
أحدهما: أن تكون من قبيل التعبدات.
والثاني: أن تكون من قبيل العادات.
فأما الأوَّل: فلا نظر فيه ها هنا.

وأما الثاني: - وهو العادي - فظاهر النقل عن السلف الأوَّلين أنَّ المسألة مختلفٌ فيها، فمنهم من يُرشد كلامه إلى أنَّ العادات كالعباديات، فكما أنَّ مأمورون في العبادات بأن لا نحدث فيها، فكذلك العادات والجنايات كلها عادي، لأنَّ أحكامها معقولة المعنى، ولا بد فيها من التعبد، إذ هي مُقَيَّدة بأمور شرعية لا خيرة للمكلف فيها، وإذا كان كذلك فقد ظهر اشتراك القسمين في معنى التعبد، فإن جاء الابتداء في الأمور العادية من ذلك الوجه، صح دخوله في العاديات كالعباديات، وإلا فلا.

وهذه هي النكتة التي يدور عليها حكم الباب، ويتبين ذلك [بمثال] وضع المكوس في معاملات الناس، فلا يخلو هذا الوضع

المُحَرَّم أن يكون على قصد حجر التصرفات وقتاً ما، أو في حالة ما، لنيل حطام الدنيا، على هيئة عَصَبِ الغاصب، وسرقة السارق، وقطع القاطع للطريق، وما أشبه ذلك، أو يكون على قصد وضعه على الناس كالدين الموضوع والأمر المحتوم عليهم دائماً، أو في أوقات محدودة، على كفيات مضروبة، بحيث تضاهي المشروع الدائم الذي يُحمل عليه العامة، ويؤخذون به وتوجه على الممتنع منه العقوبة، كما في أخذ زكاة المواشي والحرق وما أشبه ذلك.

فَأَمَّا الثَّانِي: فظاهر أنه بدعة، إذ هو تشريع زائد، وإلزام للمكلفين يضاهي إلزامهم الزكاة المفروضة، والديات المضروبة، بل صار في حقهم كالعبادات المفروضة، واللوازم المحتومة أو ما أشبه ذلك، فمن هذه الجهة يصير بدعة بلا شك، لأنه شرعٌ مُستدرَك، وسنُّ في التكليف مَهَيَّع فتصير المكوس على هذا الفرض لها نظران : نظر من جهة كونها محرمة على الفاعل أن يفعلها كسائر أنواع الظلم، ونظر من جهة كونها اختراعاً لتشريع يؤخذ به الناس إلى الموت كما يؤخذون بسائر التكاليف، فاجتمع فيها نهيان: تَهْيُّ عن المعصية، وَتَهْيُّ عن البدعة.

فالحاصل أن أكثر الحوادث التي أخبر بها النبي [^] من أنها تقع وتظهر وتنتشر أمور مبتدعة على مضاهاة التشريع، لكن من جهة التعبد، لا من جهة كونها عادية، وهو الفرق بين المعصية التي هي بدعة، والمعصية التي هي ليست بدعة.

وَإِنَّ الْعَادِيَاتِ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَادِيَةٌ لَا بَدْعَةٌ فِيهَا، وَمِنْ حَيْثُ يُتَعَبَّدُ بِهَا أَوْ تَوْضَعُ وَضِعَ التَّعْبُدِ تَدَخَّلَهَا الْبَدْعَةُ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ اتِّفَاقُ الْقَوْلَيْنِ، وَصَارَ الْمَذْهَبَانِ مَذْهَبًا وَاحِدًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. اهـ

فهذا السطر الأخير هو الخلاصة : العاديات من حيث هي عادية لا بدعة فيها، ومن حيث يُتَعَبَّدُ بِهَا أَوْ تَوْضَعُ وَضِعَ التَّعْبُدِ تَدَخَّلَهَا الْبَدْعَةُ.

ويتضح ذلك بمعرفة معنى كلمة " أمرنا " في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أحدث في أمرنا هذا " وقوله " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا " وقوله : " محدثات الأمور " ، وقوله : " وشر الأمور محدثاتها " .

فهذا الأمر أفردَه أحيانا وجمعه أحيانا، وأضافة تارة إلى ضمير الجمع على معنى أمر المسلمين المنسوب إليهم، وقطعه عن الإضافة تارةً معرّفاً تعريفَ العهد الذهني والله أعلم، وهو في كل ذلك معناه : أمر الدين والشريعة التي جاء بها صلى الله عليه وسلم من عند ربه عز وجل.

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم في شرح حديث "مع عمل عملاً..." : "فهذا الحديث بمنطوقه يدل على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود ويدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمره غير مردود، **والمراد بأمره ههنا دينه وشرعه**، كالمراد بقوله في الرواية الأخرى من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد فالمعنى إذا أن من كان عمله خارجاً عن الشرع ليس متقيداً بالشرع فهو مردود وقوله ليس عليه أمرنا إشارة إلى أن أعمال العاملين كلهم ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة فتكون أحكام الشريعة حاکمة عليها بأمرها ونهيها فمن كان عمله جارياً تحت أحكام الشريعة موافقاً لها فهو مقبول ومن كان خارجاً عن ذلك فهو مردود". اهـ

والحاصل : أن ههنا ثلاث مراتب :

الأولى : ما كان من "الدين" ومن أمر الشارع، بلا إشكال.

الثانية : ما ليس من الدين ولا من "أمر الشارع".

الثالثة : ما وُجد فيه الشائبتان وحصل فيه التداخل، فهو من الدين من جهة ومن زاوية وباعتبار، وهو من جهةٍ وزاويةٍ أخرى وباعتبارٍ آخر : من أمور العادات ومن التصرفات الحياتية العادية المباحة للناس أو مما لهم فيه حاجة ومصحة.

فهذا القسم الثالث الأمرُ راجع فيه إلى النظر والترجيح، ولذا أمكن أن يختلف فيه المفتون وتتعدد فيه أنظار أهل الفقه.

فما غلب عليه الاعتبار الدينيّ (أي : غلبَ وجهُ كونه من الدين ومن أمر الشريعة) فتدخله البدعة، ولاسيما إن انضاف إلى ذلك : علمنا

بوجود المقتضي في العهد النبوي الشريف مع عدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه له، أو : عدم وجود مصلحة راجحة فيه ولا حاجة ذات بال تدعو إليه.

وما غلبَ عليه الاعتبار العاديّ، فلا مدخلَ للبدعة فيه، لا سيما إذا انضاف إليه : حاجةُ الناسِ إلى الفعلِ لمصلحةٍ راجحةٍ.
والله أعلم.

وهو ما أشار إليه الشاطبي رحمه الله في تعريفه حين أضاف الطريقة إلى الدين، ثم قيدها بأن تكون مقصوداً بها المبالغة والغلو في التدين والتعبد.

"وفائدة هذا الضابط في تحرير مفهوم البدعة التمييز بينها وبين ما أحدث بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم مما لا يراد به التعبد بذاته، قال الإمام الشاطبي : "وقد تبين بهذا القيد أن البدع لا تدخل في العادات" قلت: ومثال هذا وسائل الركوب والاتصال وكل ما دخل على حياة الناس من وسائل الراحة التي سخرها الله تعالى لنا، بل إن هذا القيد يُخرج من البدعة أيضاً أموراً حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقصد التعبد لله بذاتها، وإنما هي من الوسائل التي يوجد في أصول الشرع ما يدل على مشروعيتها اتخاذها لتحقيق مقصود الشرع، وذلك من باب أن الوسائل لها حكم المقاصد وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإذا دل الشرع على مقصد مشروع - كتسوية الصف في الصلاة - فلا مانع من اتخاذ وسيلة مباحة لتحقيق ذلك، طالما لم يرد التعبد بهذه الوسيلة وإن لم تكن موجودة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومثال ذلك الخطوط التي ترسم في أرض المسجد فإن هذه لم تكن معروفة عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك فإنها لا تعتبر بدعة لأننا لا نتعبد لله بها، وإنما نتعبد لله بتسوية الصف وتتخذ هذه الخطوط وسيلة لضبط ذلك، وكذلك ركوب السيارة إلى المسجد لا يراد منه التعبد بركوب السيارة، وإنما يتعبد لله بالسعي إلى المسجد وتتخذ السيارة وسيلة لتحقيق هذا المقصد المشروع، ومن

ذلك أيضاً علوم النحو والإعراب ونقط المصحف وإعجام الحروف، فهي وسائل لحفظ القرآن الكريم ولكننا لا نتعبد لله تعالى بذاتها وإنما نتعبد لله بالمقصد الذي تبلغنا إياه.

إن تحرير هذا الضابط مفيد جداً في التمييز ما بين البدع المذمومة والمستحذات غير المذمومة، ويقطع دابر التشويش الذي يحدثه البعض حين يلبسون على الناس، فيوهمونهم أن دعاة الحق ممن يحاربون البدعة يريدون أن يعودوا بالناس إلى عصر الدواب والحمير والبغال، وهذا التشويش إرجافٌ وتضليلٌ بلا ريب، فدعاة الحق في كل زمان ومكان - نسأل الله أن يجعلنا منهم - ليس لهم همٌ سوى حمل الناس على متابعة هدي النبوة، ثم ليستمتعوا بما أباحه وسخره الله تعالى لهم في الكون ما شاؤوا، وهل كان ضلال أهل الكتاب إلا عندما فرطوا في هذه المتابعة فأحدثوا في دينهم وحرّفوا كتاب ربهم حتى انتهى بهم الحال إلى عبادة العباد ومخالفة صراط رب العباد". اهـ من كلام الدكتور وسيم فتح الله (رسالة بعنوان : البدع وأثرها السيء في الأمة).

فائدة مكملة لكلام الشاطبي المتقدم في ضابط البدعة :

وهي عن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ، قال :

كل عبادة يُتَعَبَدُ اللهُ بِهَا يجب أن تتحقق فيها المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يتحقق فيها ذلك إلا بموافقتها للشريعة في ستة أوصاف، فتغيير صفةٍ من هذه الصفات بدعة، وهذه الصفات الست هي :

1- أن تكون العبادة موافقة للشريعة في سببها، فأئىُّ عبادة ليس لها سببٌ ثابتٌ بالشرع مردودة، مثل الاحتفال بمولد النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

2- أن تكون موافقة للشريعة في جنسها، فلو ضحى أحدٌ بفرس كان بذلك مخالفاً للشريعة.

3- أن تكون العبادة موافقة للشريعة في قدرها، فمن زاد في الصلاة الظهر مثلاً ركعتين لم يكن موافقاً للشريعة بالعبادة في قدرها.

4- أن تكون العبادة موافقة للشريعة في كفيتهها، فمن ابتدأ في وضوئه بغسل الرجلين ثم مسح الرأس لم يكن موافقاً للشريعة في كفيتهها.

5- أن تكون العبادة موافقة للشريعة في زمانها، فلا تصح صلاة الظهر قبل الزوال.

6- أن تكون العبادة موافقة للشريعة في مكانها، فلا يصح في اليوم التاسع من ذي الحجة الوقوف بغير عرفة. انتهى كلامه (من دروس وفتاوى الحرم المكي، بواسطة الشاملة).

نماذج من تصرفات العلماء في نحو هذه المسائل :

في فيض الباري شرح صحيح البخاري للعلامة أنور الكشميري :
"باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة" :

يريد أن مثل هذه التعيينات لا تعد بدعة، والبدعة عندي ما لا تكون مستندة إلى الشرع، وتكون ملتبسة بالدين، ولذا يقال إن الرسوم التي جرت في المصائب بدعة دون التي في مواضع السرور، كالأنكحة وغيرها، فإن الأولى تُعدّ كأنها من الدين فتلتبس به بخلاف الثانية. والسرف فيه أن رسوم المسرات أكثرها تكون من باب اللهو واللعب فلا تلتبس بالدين عند سليم الفطرة، بخلاف رسوم نحو الموت فإن غالبها يكون من جنس العبادات فيتحقق فيها الالتباس. اهـ وهو نفيس.

ومن كلام الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في الدرر السنينة :

وإنما ننهي عن البدع، المتخذة ديناً وقربة ؛ وأما ما لا يتخذ ديناً وقربة، كالقهوة، وإنشاء قصائد الغزل، ومدح الملوك، فلا ننهي عنه، ما لم يخلط بغيره إما ذكر أو اعتكاف في مسجد، ويعتقد أنه قربة، لأن حسان رد على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال : قد أنشدته بين يدي من هو خير منك، فقبل عمر . ويحل كل لعب مباح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الحبشة على اللعب في يوم العيد، في مسجده صلى الله عليه وسلم ويحل الرجز والحداء في نحو العمارة، والتدريب على الحرب بأنواعه، وما يورث الحماسة فيه، كطبل الحرب، دون آلات الملاهي، فإنها محرمة، والفرق ظاهر، ولا بأس بدف العرس، وقد قال صلى الله عليه وسلم : "بعثت بالحنيفية السمحة" وقال : "لتعلم يهود أن في ديننا فسحة". اهـ

الشيخ ابن عثيمين في خطوط تسوية الصفوف في المساجد :

قال رحمه الله في شرح نظم الورقات للعمريطي :

وهنا يرد السؤال وهو هل الوسائل تعتبر كالمقاصد والغايات بحيث لا تأتي بوسيلة إلا إذا ثبتت بعينها عن الشارع أو نقول : إن الوسائل أوسع من الغايات فكل ما كان وسيلة لشيء فله حكم ذلك الشيء؟

الجواب الأخير دون الأول، لكن يستثني من ذلك أن تكون الوسيلة محرمة بعينها، فهذه لا يجوز أن تستخدم، كما لو قال قائل : أنا أدعو هؤلاء الكفار بالضرب على الرابطة والعود وبإسماعهم من الأغاني الخليعة ، قيل له : لم يا أخي؟ قال حتى يدخلوا في الإسلام، فهذا لا يجوز. إذن فانتبهوا لهذه النقطة ، لأن بعض الناس الآن يشتبه عليهم الأمر، ويظنون أن الوسائل غايات، ويقولون لا بد أن تثبت الوسيلة بعينها، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلا فلا نقبلها ، ونقول : أنت مبتدع، ولهذا يبدعون الفقهاء في تقسيمهم العبادات إلى واجبات وأركان وشروط.

وعليه فنحن نقول : الشرع مقاصد ووسائل، المقاصد غايات لا يمكن أن نغير فيها، ولا أن نستبدلها بغيرها، والوسائل لها أحكام الغايات، ما لم تكن محرمة بعينها، فإن كانت محرمة بعينها كانت حراما، وعليه فإن جعل الخط في المسجد لا يمكن أن يقال إنه بدعة وذلك لأنه ليس عبادة، وإنما هو وسيلة إلى عبادة، وهي استواء الصفوف، فإنه كما ترون لا يتم استواء الصفوف إلا بهذه الخطوط، وليست هذه الوسيلة محرمة بعينها.

فإن قال قائل : هذا السبب الذي جعلته مناط الحكم موجود في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فلماذا لم يفعل، فترك النبي صلى الله عليه وسلم الشيء مع وجود سببه سنة ، كما أن فعله سنة.

فالجواب عن ذلك أن يقال : إن هذه القاعدة إنما هي في حق العبادات، فالمراد أن العبادات إذا وجد سببها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يحدث لها أمراً، فإن من أحدث لها أمراً فإحداثه مردود عليه. اهـ

جواب للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله، من فتاوى واستشارات موقع الإسلام اليوم :

السؤال : هل يجوز نشر الاقتراح التالي بين الناس، إذا قامت الحرب نحث المسلمين بالالتزام بالصيام طوال أيام الحرب، وذلك تعبيرا عمليا على رفض الشعوب للحرب وللاستفادة من الصيام في الدعاء عند الإفطار على المعتدين الأمريكيين واليهود، وهل هذا الاقتراح يدخل في البدع؟

الجواب : الحمد لله، لقد جاءت شريعة الإسلام التي بعث الله بها محمداً - صلى الله عليه وسلم- بكل ما فيه الخير والسعادة لمن قبلها وتمسك بها، فقد دل كتاب الله وسنة رسوله - عليه الصلاة والسلام- على أنهم أصحاب السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة، فشرع الله لعباده أنواع العبادات التي يتقربون بها إلى الله،

ويستجلبون بها فضله سبحانه وتعالى، ومغفرته، ورحمته في الدنيا والآخرة، ويستجلبون بها النصر على الأعداء، وجماع ذلك تقوى الله في السر والعلانية، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه، والاستكثار من الأعمال الصالحة التي ندب الله إليها عباده في كتابه، وندب إليها رسوله - صلى الله عليه وسلم - في سنته، ومن أعظم الأسباب التي شرعها الله لجلب المنافع، ودفع المضار الدعاء، قال تعالى: "ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ" [الأعراف: 55]، وقال تعالى: "ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ" [غافر: من الآية 60]، وأخبر عن رسوله -عليهم السلام- بذلك، وأنهم - عليهم السلام - يدعون الله بكشف ضروراتهم ونصرهم على أعدائهم، وهكذا كان الرسول - عليه الصلاة والسلام - وأصحابه إذا اشتد بهم أمر لجأوا إلى الدعاء، لأن الأمر كله لله، والملك كله له، فييده الملك، وييده الخير، وهو على كل شيء قدير، فعلى المسلمين أن يقتدوا بنبيهم - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه الكرام - رضي الله عنهم -، ويقتدوا بهدي الأنبياء، كما أمر الله بذلك نبيه - صلى الله عليه وسلم - في قوله: "أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ" [الأنعام: من الآية 90]، ولم يأت في كتاب الله ولا في سنة رسوله - عليه الصلاة والسلام - الأمر بوجوب أو استحباب الاتفاق على الصيام في أيام الشدائد، من أجل تحري الدعاء عند الإفطار، فالدعوة إلى ذلك دعوة إلى ما لم يشرعه الله ولا رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فهو بدعة، ولكن يغني عن ذلك حث الناس على التوبة إلى الله، والاستكثار من الأعمال الصالحة، والإحسان إلى الخلق، والإكثار من الدعاء، والتضرع إلى الله سبحانه وتعالى، الذي لا يكشف الضر غيره، كما قال تعالى: "أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ إِلَهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ" [النمل: 62]، ومن الدعاء المشروع القنوات في النوازل، ولكن إذا كان يترتب على القنوات اختلافات وشقاق فيحسن تركه دفعاً للمفاسد الناشئة عن ذلك، وغاية الأمر أنه ترك لأمر جائز أو مستحب، ومن لم يتأتى أو لم يتيسر له القنوات فأوقات وأحوال الدعاء كثيرة ليست محصورة على هذا الوجه المعروف الذي هو الدعاء في صلاة

الفجر، أو غيرها من الصلوات بعد الركوع، كما قنت الرسول - عليه الصلاة والسلام-، انظر: البخاري (804) ومسلم (675)، فهذا نوع من أنواع الدعاء، فالله- سبحانه وتعالى- يسر لعباده طرق العبادة وطرق دعائه، فليدع المسلمون جميعاً رجالاً ونساءً برفع الشدة عن المسلمين، ونصرهم على أعداء الدين، وأن يرد كيد الكافرين والمنافقين، إنه تعالى على كل شيء قدير، "وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ" [الأنفال:59]، "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا" [فاطر:44]، "ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ" [محمد:4]، والله أعلم. اهـ—

الفصل الثاني : في الجواب على أمثلة منتخبة من أسئلتكم تكون كالتطبيق لما تحرر

س 1: في الحديث الصحيح " أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستغفر الله في اليوم 100 مرة فهل يجوز الزيادة على هذا العدد في الاستغفار وما الدليل على جواز هذا الأمر وهل يعد هذا الأمر من المخالفة للسنة ؟ لأنها زيادة .

س 2: وكذلك في الحديث الصحيح " كان الرسول صلى الله عليه وسلم في المجلس الواحد يقول : رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الرحيم 100 مرة فهل يجوز الزيادة على هذا العدد فنستغفر في المجلس الواحد 200 مثلاً أو 300 مرة مثلاً ؟

ج 1 ، 2 : لا بأس بالزيادة أو النقصان، فإن الشريعة لم تُلزم بهذا العدد كل يوم، ولا في كل مجلس، والأظهر في تأويله أنه خرج مخرج المبالغة يعني التكثير والتقريب، فإن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يُعَدُّ استغفاره، هذا بعيداً، ولا وكل أحداً بالعدِّ له، وإنما هو شيءٌ تقريبي، ثم المراد به التكثير، ويؤيده أنه جاء في مثله في أحاديث أخرى سبعين مرة ، والله أعلم.

س 3 : هل يجوز أن يحفظ المسلم كل يوم 3 أحاديث وهل هذا يعد من التحديد أم من تنظيم الأمور ؟ .

ج 3 : نعم يجوز، وهو من التنظيم المشروع، فلينظم الإنسان وقته ونشاطه على حسب ما يناسب، والله ولي التوفيق.

س 4 : هل يجوز للمسلم أن يقرأ كل يوم قبل النوم صفحة من القرآن وهل هذا يعد من التخصيص حيث خصص قبل النوم وهل هذا يعد من التحديد حيث حدد وجهها واحدا من القرآن ؟

ج 4 : للمسلم أن يلتزم ما استطاع بأن يقرأ كل ليلة شيئا من القرآن، فإن جعله قبل النوم من باب تنظيم هذا الأمر واستعانة بذلك على المواظبة على الأمر والمداومة فلا بأس إن شاء الله، وله أن يلزم نفسه ألا تقل قراءته عن صفحة مثلا كذلك، لكن لا يلتزم عدم الزيادة إذا نشط لقراءة أكثر من صفحة، لأن ذلك لا معنى له ومنعٌ لنفسه من الخير، ويوشك أن يكون حينئذ (أي لو التزم ألا يزيد على صفحة حتى لو نشط وأراد فإنه يمتنع محافظة على الصفحة الواحدة فقط) بدعةً والعياذ بالله. ثم ليُعلم أن مثل هذا الالتزام وإن جاز إلا أن الصحيح أنه مكروه وقد نص العلماء على ذلك، وذكره تحت قوله تعالى : {ومنهم من عاهد الله} الآيات من سورة التوبة، وفي مواضع من شروح الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم : "مه عليكم من العمل بما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملوا" وفي كتب السلوك. والله الموفق.

س 5: وهل فعل الإمام أحمد بن حنبل يعد من البدع حيث أنه كان يصلي كل يوم 300 ركعة كما أخبر بذلك ابنه عبد الله وبناء على هذا هل يجوز للمسلم أن يداوم على 100 ركعة في كل يوم ؟

ج 5 : للمسلم أن يصلي في اليوم واللييلة مائة ركعة أو أزيد إذا قدر ونشط لذلك وفتح الله عليه، وما يمنعه؟! إنما الكلام في الأفضل في حقه ما هو، هذا الذي ينبغي أن يعتني به كل إنسان فيعرف ما هو الأفضل له من الأعمال والانشغال بأنواع الطاعات، ثم ليجهد في طاعة الله تعالى. والله أعلم.

س 6: وهل فعل شيخ الإسلام يعد من البدع حيث أنه كان يقول بين سنة الفجر وصلاة الفجر 40 مرة يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث أصلح لي شأني كله ولا تكلني إلى نفسي ... ؟

ج 6 : للإنسان أن يقول ذلك أربعين مرة أو أكثر أو أقل، في هذا الوقت أو غيره، ويكون من الذكر المطلق والدعاء المطلق، هذا لو فعله أحيانا، وحيث عنّ له.. لكن يقال : لو داومَ عليها وجعلها ورداً له، أو صنّفها في كتابٍ وحث الناس عليها، أعني بهذا العدد وفي هذا الوقت المخصوص، فما تقولون؟ فالظاهر أن ذلك من البدعة، والله أعلم، فليتعد الإنسان عن هذا.

فائدة : الذي نقله ابن القيم عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في مدارج السالكين هو قوله : "وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول من واطب على يا حي يا قيوم لا إله إلا أنت كل يوم بين سنة الفجر وصلاة الفجر أربعين مرة أحيى الله بها قلبه" اهـ فهذا لفظ الذكر الذي ذكره، فيقال : لم نعرف ذلك في حديثٍ ثابتٍ، فلعله اعتمد على أثرٍ ضعيفٍ، أو لعله من باب ما يثبته بعض العلماء بالتجربة، فيجعلونه أشبه باب الرقية، ومن أهل العلم من وقع منه توسّع في هذا. والله أعلم.

س 7: هل يجوز للمسلم أن يفعل له برنامج يومي للعبادة وطلب العلم من باب المحافظة على الوقت وتنظيم الأمور فيخصص مثلا بعد صلاة الفجر للتفسير وبعد الظهر للحديث وبعد العصر للفقہ

وبعد المغرب للمراجعة لما سبق من العلم والحفظ فهل هذا يعد من البدع حيث أنه خصص لكل عبادة وقت معين ؟
ج 7 : لا بأس بذلك، هذا ظاهرٌ لا إشكال فيه، كل هذا واسعٌ والحمد لله.

س 8: وهل يجوز لأب الأسرة أن يقوم ببرنامج معين يربي فيه الأسرة على أمور من العبادات والطاعات فيخصص بعض الأوقات وبعض الأوراد ويحاسبهم على هذه الأوراد؟

ج 8 : نعم يجوز له ما لم يخالف الشرع، ومنه ألا يبتدع!! وتخصيص بعض الأوقات عبارة مجمّلة فيحتاج إلى أن يفصّل في ذلك، وكذلك تحديد وتعيين بعض العبادات لبعض الأوقات، يفصل فيه وينظر فيه، فلو ألزمهم أن يقوموا من أول الثلث الأخير من الليل وألا يناموا بعده مثلاً وبشتغلون بصلاةٍ أو تلاوةٍ أو قراءة كتابٍ، فهذا حسنٌ لا بأس به ولا مانع شرعي منه إن شاء الله، لكن لو ألزمهم كل يوم بصلاة الضحى وبأن يصوموا الخميس والاثنين، أو يصوموا يوماً ويتركوا يوماً، ونحو ذلك، فلا يعجبني ذلك، وأخشى أن يكون زيادة في الشرع وتنطعاً، فإن هذه أمور مستحبة مفضلة سبيلها الترغيب وترك المجال لتنافس المتنافسين واقتداء المقتدين الكاملين. والله أعلم. وهكذا ينظر في تفاصيل ذلك، وقد تكون بعض الصور ممنوعة لظهور معنى الابتداع فيها، فيُحتاط باجتنب ذلك، وأبواب الخير كثيرة والحمد لله.

س 14: هل يجوز للمسلم أن يحيي ما بين العشاءين كما كان الإمام أحمد بن حنبل يفعل وهل ورد في السنة ذلك؟

ج 14 : نعم يجوز، وهذا محلٌّ للتطوّع والنفل المطلق، ففيه فليتنافس المتنافسون، نسأل الله أن يحيي قلوبنا وقلوبكم بذكره وطاعته.

س 16 : هل يجوز أن يقوم بعض مراكز المجاهدين بعد صلاة الفجر بدرس في تصحيح تلاوة القرآن ويداوموا عليه ؟ مع أنه لم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قام بدرس في القرآن بعد صلاة الفجر بل كان يسأل الصحابة من رأى منكم رؤيا ؟ فهم خصصوا التلاوة بعد الفجر فقط.

ج 16 : هذا جائز إن شاء الله، لا مانع منه ولا حرج فيه، وهو مما للعباد أن يتصرفوا فيه من تنظيم شؤونهم، وهذا من تنظيم دروس العلم، وهو وسيلة إلى مقصود تحصيل العلم، ولا يلزم أن يكون عين هذا العمل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً، لكن عليهم أن لا يعطلوا موضع الأذكار من الأذكار أعني أذكار الصلاة وأذكار الصباح، فإذا أتوا بها أو بما يسر الله منها، فلهم أن يشرعوا في التعلّم للقرآن أو غيره، وأن يخصص إنساناً أو ناساً وقتاً ما بعد صلاة الفجر للدرس الفلاني أو الفلاني فهذا لهم بحسب ما يرونه مناسباً.

س 21: ما هو الفرق بين تحديد الوقت وتحديد العدد مثال حدد في العدد أن يقول 100 مرة "لا حول ولا قوة إلا بالله" وحدد في الوقت 5 دقائق أن يقول لا حول ولا قوة إلا بالله . فهل يجوز الأمران أو لا يجوزاً ؟

ج 21 : للإنسان في نفسه أن يفعل مثل هذا، من باب حمل نفسه على فعل الطاعة المطلقة وتجسيمها هذه العبادات تربية لها وتربيتها، لكن لا ينبغي أن يجعلها بمنزلة الشيء الذي فرضه الله، فليفعل وليترك، ولا له أن يجعله في أتباعه إن كان له أتباع من أهل وذرية ومن تلاميذ أو نحوهم بمنزلة السنة، فإنه حينئذ يدخل في حدّ البدعة.

س 25: هل يجوز للمسلم أن يخصص دعاء معين لكل سجدة مثلاً في السجدة الأولى يدعوا لأهله وأقاربه وفي السجدة الثانية للمجاهدين والمسلمين وهكذا حتى يشمل دعائه كل شيء؟

س 26: هل يجوز أن يخصص دعاء يقوله كلما يسجد مثل أن يدعوا بالشهادة والفردوس الأعلى كلما سجد من باب الإلحاح في الدعاء؟ أو يأخذ على نفسه عهد أنه كلما سجد دعا الله عز وجل أن يرزقه الشهادة؟

ج 25 و 26 : كل ذلك واسع إن شاء الله، والله أعلم.

س 30 : هل يجوز لمجموعة من الشباب أن يتفقون على صيام الاثنين والخميس ويكون كل مرة الإفطار على أحدهم فهم قد اجتمعوا على أمر لم يأمر الشرع في صفة الاجتماع عليها؟

ج 30 : لا يعجبني ذلك، وأحبُّ إليَّ أن يجتهدوا في الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكيف كان حالهم، ولم نعهد منهم رضي الله عنه مثل هذا، بل سبيلهم في مثله : التواصي وأن يحث بعضهم بعضاً على فعل الخير والاجتهاد في العبادة والتذاكر فيها وتفقد الأخ لحال أخيه وعبادته : كيف تقوم الليل؟ كيف تقرأ القرآن؟ كيف صيامك؟ وهكذا، أما اتفاق الناس على ما يشبه التعاهد والتعاقد مضافاً إليها هذه الكيفيات، فابتعدوا عن ذلك بارك الله فيكم.!

س 31: كان الإمام مالك رحمه الله أو غيره من الأئمة قبل أن يحدث بالأحاديث يتوضأ فهل هذا الفعل مشروع وهل فعله احد من الصحابة ولو أن شخص قال أنا لا ألقى محاضرة حتى أتوضأ حيث أنه اتخذ مع نفسه طريقة معينة من العبادة فما حكم ذلك؟

ج 31 : نعم قد روى أصحاب الإمام مالك عنه أنه كان لا يحدث بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على طهارةٍ، تعظيماً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمقصود والله أعلم لا يجلس مجلس التحديث إلا على طهارةٍ، فهذا نوعٌ من إلزام النفس بالخيرٍ وحملها عليه من غير شائبة "تشرية"، وينبغي على مذهبه وأصله رحمه الله ورضي عنه أنه إذا خشى أن يظن الناس أن ذلك سنة ويتخذوه سنةً أن يترك ذلك أحياناً.. وللإنسان أن يجتهد في أن لا يلقي درساً أو محاضرةً إلا وهو على طهارةٍ كاملة، فإن لم يكن متوضئاً وقد طُلب منه إلقاء محاضرةٍ فليبادر بالوضوء وليتوكل على الله في إلقاء المحاضرة إن كانت خيراً، فهذا حسنٌ، ما المانع فيه، فإن أدلة الشرع دلت على استحباب ملازمة الإنسان للطهارة والمحافظة على الوضوء، فهذا يتأكد في مقام حلقات العلم والدرس واجتماعات المسلمين، فلا يقال حينها إنه اتخذ لنفسه طريقة، لأن هذا مدلول عليه في الشرع مطلوبٌ على وجه الاستحباب.

لكن لو كان مطلوباً من إنسان في موضع معين ووقت معين أن يتكلم في العلم والنصح للمسلمين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وتعليمهم ما يلزمهم فوراً، فامتنع من ذلك بحجة أنه غير متوضئ، وقال لا يفعل حتى يتوضأ واتفق أن محل الوضوء والماء بعيدٌ وأن الوقت سيمرّ ويفوت تعليم الناس العلم الواجب في الحال (فوراً) فإنه أثمٌ بذلك، وهذا جاهلٌ مفرطٌ متنطع.

س 36: هل يجوز للمسلم أن يجعل لنفسه أورادا يقولها في النهار وأورادا يقولها في الليل وهذه الأوراد ورد فضلها في السنة ولكن لم ترد على هذه الطريقة مثاله أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر 100 مرة في النهار و 100 مرة في الليل وهو لا يقصد أن هذه الطريقة وردت في السنة أو أنه يتعبد الله بهذا

الرقم وإنما هو من باب استغلال الأوقات وتشجيعها حتى لا تتكاسل ؟

ج 36 : أرجو إن شاء الله أنه لا بأس بذلك، مادام هو يفعل ذلك بنفسه حملاً لها على الاجتهاد في العبادة، من دون أن يجعله طريقة ثابتة كالشريعة المنزلة، وعليه أن يخشَ أن يظن الناس أنها سنة، لاسيما إن كان ممن يقتدى به، كشيخ علم وفضلٍ في قومه، ومن كلام الشاطبي في الاعتصام : "وبالجملة فكل عمل أصله ثابت شرعاً إلا أن في إظهار العمل به والمداومة عليه ما يخاف أن يعتقد أنه سنة، فتركه مطلوب في الجملة أيضاً من باب سد الذرائع" اهـ

س 39: هل يجوز ابتكار طرق جديدة لكسب الثواب ؟ مثاله : هل تريد أن يصلي عليك الله في الشهر مائة ألف مرة فعليك بالخطوات التالية :-

1- أن تصلي على الرسول عليه الصلاة والسلام كل يوم 200 مرة فالله يصلي عليك 2000 مرة فيكون المجموع في الشهر 60000 مرة .

2- وتزيد في كل جمعة ألف مرة تصلي على الرسول صلى الله عليه وسلم فيصلي الله عليك 10000 مرة فيكون المجموع في أربع جمع 40000 ألف مرة فيتحصل المجموع في خلال شهر مائة ألف مرة .

ج 39 : اللهم صلى وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه، لِيُعَلِّمَ أنه ليس ثمة طريق لتحصيل الثواب والأجر من الله تعالى إلا وقد دلنا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالخيرُ كل الخير في اتباع طريقه والافتداء به، وليقل الإنسان : لو كان خيراً لسبقونا إليه، والله المستعان. وهذه الكيفيات والطرائق ما أشبهها بالابتداع، وقد عبّرتم بلفظ الابتكار وهو هو!! والذي أراه أنه إن كانت على سبيل الوعظ والتحريض والحث والتحفيز على الإكثار من ذكر الله

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترغيب في نيل الثواب
وتحفيز همم السامعين إلى التنافس في تحصيل الأجور من العزيز
الوهاب، فعسى أنه لا بأس به إن شاء الله، وما عدا ذلك فدع،
وفيما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه وسلم غنية وكفاية. والله الموفق للخير والفلاح، لا إله
غيره ولا رب سواه، نسأله سبحانه لنا ولكم ولكل إخواننا التوفيق
والإعانة والهدى والسداد.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله
وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

كتبه : عطية أبو عبد الرحمن

جمادى الأولى 1431هـ